

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر
دراسة قياسية (1990-2022)

الأستاذ المشرف:

د. مدوخ ماجدة

من إعداد الطالبين / الطالبتين:

- بن عيد الكريم الياس

- مرغوب حرز الله عبد الرؤوف

لجنة المناقشة

رئيسا

- أ. د. هيشر احمد تجاني

مشرفا

- د. مدوخ ماجدة

ممتحنا

- د. العقون زينب

السنة الجامعية 2023/2022

انطلاقاً من قول المولى عز وجل:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

الآية 19 سورة النمل

ومصادقا لقوله ﷺ

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان مرشدنا في هذا العمل الدكتور

مدوخ ماجدة التي أشرفت على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لطاقم الإداري وكل أساتذته الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

الآية 24 سورة الإسراء

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى

كل الأصدقاء كل باسمه، وإلى كل زملائي وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 من خلال استعراض الاطار النظري الخاص بالإنفاق العام وعلاقته بالتضخم، إذ يعتبر الإنفاق العام من أنجح الادوات التي تساعد في التحكم في المستوى العام للأسعار، وللوصول لهدف الدراسة اعتمدنا على منهجية الاقتصاد القياسي من خلال استخدام اختبار استقرارية السلاسل، واختبار التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين المتغيرين ووجود أثر ايجابي للإنفاق العام على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام؛ التضخم استقرار المستوى العام للأسعار؛ اختبار التكامل المشترك.

Abstract:

The purpose of this study is to assess the impact of public spending on inflation rates in Algeria from 1990 to 2022 by reviewing the theoretical framework for public spending and its link to inflation. One of the most effective methods for influencing the general level of pricing is public spending. With the use of the Time Series Stationarity test, the Cointegration test, and the Autoregressive distributed lag (ARDL) model, we used the Methodology of econometrics to accomplish the study's objective. According to the study's findings, there is a positive association between the two variables over the long and short terms, and public spending had a favorable effect on inflation rates during the studied period.

Keywords: cointegration test, public spending, inflation, general price level stability.

فهرس المحتويات

شكر وعرهان

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والاشكال

أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري للانفاق العام والتضخم
1	تمهيد:
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للانفاق العام
2	المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة
2	المطلب الثاني: اثار النفقات العامة
5	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة
8	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم
8	المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه
10	المطلب الثاني: آثار التضخم
12	المبحث الثالث: النظريات الإقتصادية المفسرة للتضخم وعلاقته بالانفاق العام
12	المطلب الأول: النظريات الإقتصادية المفسرة للتضخم
18	المطلب الثاني: أسباب تزايد الفقة العامة
20	المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الإستقرار على المستوى العام للأسعار (محاكاة التضخم)
22	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة 1980-2020
23	تمهيد

24	المبحث الأول: دراسة نظرية للجانب التطبيقي
24	المطلب الأول: اختبار الاستقرار
30	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
32	المطلب الثالث: اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
33	المبحث الثاني: الدراسة القياسية و تحليل النتائج
33	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
33	المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
39	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bounds test
41	المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
42	المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج لأجلين الطويل والقصير
44	المطلب الثاني: اختبار صلاحية النموذج
47	خلاصة الفصل
	خاتمة
	قائمة المراجع:
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
38	نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة معدل التضخم LINF	01
39	نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة حجم الانفاق العام LDP	02
41	نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds test)	03
42	معلومات الاجل الطويل لنموذج ARDL(1,5)	04
43	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	05
45	نتائج اختبار RESET Ramsey	06

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
15	التضخم عند كينز .	01
17	الطلب على النقود حسب فريدمان .	02
29	مراحل وخطوات اختبار جذر الوحدة	03
34	تطور معدل التضخم خلال الفترة(1990_2022)	04
35	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LINF	05
36	تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة(1990_2022)	06
37	نتائج دالة الارتباط الذاتي(ACF) خلال الفترة(1990_2022)	07
40	نتائج اختبار فترات الابطاء المتلى	08
44	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأساسي حسب Jarque-Bera	09
46	اختبار استقرار النموذج	10

مقدمة

مقدمة

تعد قضية تدخل الدولة في الاقتصاد من أهم المواضيع في الفكر الاقتصادي، إذ تلعب تكاليف الانفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم دوراً حيوياً في تقدير الحالة الاقتصادية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدولة هذه الأدوات من خلال سياستها المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف المختلفة لها. في هذا السياق، تعدّ الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى مواكبة التطور الحضري العالمي، وقد بدأت بتحسين سياستها الاقتصادية. ومنذ الاستقلال إنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لرفع المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها واجهت الكثير من المعوقات في الحصول على مصادر التمويل وزيادة الإيرادات الحكومية، وذلك بسبب إتمادها على الجباية البترولية فقط.

لقد أدى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول في منتصف الثمانينات و بالاضبط في سنة 1986 مع تدني قيمة الدولار إلى فقدان السياسة الاقتصادية لتوازنها، وذلك لعدم وجود إيرادات بديلة للمحروقات من أجل تمويل الاستثمارات، ما أدى إلى حدوث أزمة سياسية وإجتماعية ابتداء من سنة 1988 أدخلت البلاد في دوامة من اللأمن واللاإستقرار سنوات التسعينات خلقت نوع من الركود الإقتصادي، ولكن بعد تحسن الوضع تدريجيا ابتداء من سنة 2000 وبعد الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة، ومن ثم محاولة دفع عجلة التنمية من جديد.

حيث صرفت الحكومة الجزائرية مبالغ ضخمة منذ عام 2001، متخذة بسياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، في مسعى كان موجهاً بالكامل لإعادة إنعاش و بعث حركة الاقتصاد الوطني الذي توقفت عجلة دورانه بسبب تداعيات الأزمة الأمنية العاصفة التي هزت البلاد، ومعالجة آثارها الوخيمة وإنعاش المؤسسات العمومية ومسح ديونها ورفع قدراتها التنافسية ودعم الاستثمار وتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمنشآت والمطارات والطرق والموانئ ذات الصلة بالشق الإقتصادي.

I- الإشكالية:

من مجمل ما سبق عرضه من توجه الدولة الجزائرية للسياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي، وباعتبار معدل التضخم مؤشر أساسي في اقتصاد أي دولة، يمكننا عرض إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

- هل هناك أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، ارتأينا تفريغها الى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الانفاق العام وأهم أسبابه والآثار الناجمة عنه ؟
2. ما المقصود بالتضخم وعلاقته بسياسية الانفاق العام؟
3. هل توجد علاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر لفترة الدراسة؟

II- الفرضيات:

نظرا لطبيعة ومحتوى الدراسة، فقد تم إرفاق الإشكالية أعلاه بالفرضيات التالية:

1. توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق العام والتضخم
2. توجد علاقة تأثير بين الانفاق العام والتضخم في الاجل القصير.

III - أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة التي تربط كل من الانفاق العام، والتضخم في الجزائر، باستنتاج مدى تأثير كل متغيرة على الأخرى، اضافة تحليل قياسي للعلاقة بين النفقات العامة والتضخم باستعمال إختبارات الاستقرارية والسببية والتكامل المشترك.

IV - المنهج المتبع في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وسنعتمد في الجانب التطبيقي على دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري محاولين تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم.

V - حدود الدراسة:

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من:

- الجانب الزمني: الجانب الزمني للبحث محدد بالفترة (1990-2022) قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحويلات التي مر بها الاقتصاد الوطني؛

- الجانب المكاني: فقد وقع اختيارنا على دراسة الاقتصاد الجزائري.

VI - أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع الى الاعتبارات التالية:

- محاولة تشخيص مدى أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.

- الموضوع يتماشى ويتناسب مع التخصص الذي درسناه، بالإضافة الى تشجيع المشرف على هذا الاختيار ودعمه للخوض فيه.

- سلاسة الموضوع وهذا ما يساعدنا على أخذ المعلومات المطلوبة أثناء الدراسة والبحث.

- الرغبة وحب الاستطلاع للتعرف على الجديد خاصة فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية للبلاد.

VII - الدراسات السابقة: نذكر منها مايلي:

- دراسة ل "مقراني حميد" بعنوان أثر الانفاق لحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012) مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2015/2014 تعد هذه الدراسة محاولة لتقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر، و ذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتبران مؤشرا أساسيان في اقتصاد أي

دولة، من أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول هذه المتغيرات، وقسم تطبيقي لتحليل تطورها خلال فترة الدراسة (1988-2012) ثم تقدير الأثر باستعمال الأدوات القياسية والإحصائية.

- دراسة اقتصادية ل "شتاتحة عمر" بعنوان قياس أثر الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020) مقال (المجلد:16 العدد:02)2022، هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر النفقات الحكومية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، إذ يعتبر الانفاق العام من أنجح الادوات التي تساعد في التحكم في المستوى العام للأسعار، وللوصول لهدف الدراسة اعتمدنا على منهجية الاقتصاد القياسي من خلال استخدام اختبار استقرارية السلاسل عن طريق دييكي فولر المطور، واختبار التكامل المشترك ونموذج شعاع الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ووجود أثر ايجابي للإنفاق العام على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

VIII- هيكل الدراسة:

من أجل الوصول الى الهدف من وراء هذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة منها قمنا بتقسيم بحثنا الى مقدمة وفصلين فصل نظري وآخر تطبيقي تنتهي بخاتمة وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل من هذه الدراسة الاطار النظري للانفاق العام والتضخم، حيث إحتوى المبحث الأول على مفاهيم اساسية النفقات العامة ، أما المبحث الثاني فتطرق الى الاطار المفاهيمي للتضخم ، و اخيرا المبحث الثالث خصص للنظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم وعلاقته بالانفاق العام

الفصل الثاني:دراسة قياسية اثر الانفاق العام على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)، حيث كانت هناك دراسة نظرية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصص لتعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة إستقراريتها، أما المبحث الثالث فتطرق الى عن تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

الفصل الأول: الجانب النظري للنفقات العامة

والتضخم

تمهيد:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع نشاطها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هذه النفقات الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها لذلك نرى أن نظرية تزايد النفقات العامة قد شهدت تطوراً يساير التطور الذي لحق بدور الدولة، لهذا سنتناول فيما يلي دراسة النفقات العامة من حيث: مفاهيم أساسية للإنفاق العام في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسندرس فيه الإطار المفاهيمي للتضخم، و المبحث الثالث ستكون الدراسة فيه حول النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم وعلاقته بالإنفاق العام.

المبحث الاول: مفاهيم اساسية للانفاق العام

يعتبر النفقة العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في اطار المالية والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما انها تختلف باختلاف اثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول: مفهوم الانفاق العام

تعرف النفقة العامة بأنها الأموال التي تنفق من خزانة الدولة عن طريق إدارتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع. وتمثل أيضًا مبلغًا نقديًا يتم إنفاقه من قبل الأفراد العامين بغرض تحقيق منفعة عامة.¹

وتعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".²

وتشمل هذه التعاريف ثلاث عناصر يمكن اعتبارها معاكشروط واجبة التوافر لاعتبارها ما يتم إنفاقه داخل في إطار الإنفاق العام و هذه العناصر هي :

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي:

منذ انتقال المجتمعات من مرحلة اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، أصبحت النقود الوسيلة الأساسية في إتمام المعاملات، حيث يتم إنتاج السلعة وبيعها في السوق مقابل ثمن نقدي ومن ثم استخدام النقود للحصول على السلع والخدمات. لذلك، فإن النفقة العامة لا يمكن أن تكون إلا على شكل مبلغ نقدي، تقوم الدولة بإنفاقه للحصول على السلع والخدمات من أجل ممارسة نشاطها وهو الشكل الحديث للنفقة.³

كما لا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

ثانياً: النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام⁴، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي الى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية. ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للترقية بين النفقة العامة والخاصة.

¹ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الإسكندرية -دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27

² فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2008، ص89

³ سعدي بختة، "تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال الى ما بعد الاصلاحات الهيكلية، مجلة الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2011،

ص146"

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص29

1- المعيار القانوني: أما النفقة الخاصة، فتشمل الأموال التي ينفقها الأفراد من جيوبهم الخاصة لتلبية احتياجاتهم الشخصية والخاصة، وتتميز بأنها تكون موجهة لأغراض خاصة ومحددة، ولا يتم صرفها لتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع. وبالتالي، فإن نقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق، بغض النظر عن طبيعة الإنفاق، إذا كان شخصاً من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة، وإذا كان شخصاً من أشخاص القانون الخاص، فإن النفقة تعد خاصة.

2- المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار أساساً على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، حيث لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة و إنما تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سيادتها على إقليمها وبموجب سلطاتها. أما النفقات التي تقوم بها الدولة وهياتها سواء كانت مركزية أم لا مركزية، وتشابه مع نفقات الأفراد فلا تعد نفقات عامة بل خاصة. والعكس بالنسبة للنفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة بتفويض من الدولة في استخدام سلطاتها الآمرة فهي نفقات عامة، بشرط أن تكون هذه النفقات نتيجة استخدام سلطاتها السياسية. وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا يعتبر الإنفاق العام هو ذلك الذي يقوم به شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

ثالثاً: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام¹، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية. وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للفرقة بين النفقة العامة والخاصة².

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة

ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة مع تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ونظراً أيضاً لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها. ويتم تقسيم النفقات العامة إلى عدة أقسام متميزة، حيث يتم تضمين تنوع واضح لهذه النفقات في كل قسم.

يتيح هذا النهج للمهتمين بدراسة المالية العامة والاقتصادية تحليل هذه النفقات بسهولة وفقاً لأسس علمية، مما يمكنهم من تتبع آثارها بدقة. ولا يخلو تصنيف النفقات العامة من التحديات، فهذه النفقات تختلف في الأهداف المرجوة منها والآثار التي تخلفها.

أولاً: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها

تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى قسمين: نفقات عادية ونفقات غير عادية

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، " مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن، 2007، ص 119.

- 1- النفقات العادية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بشكل منتظم ودوري في فترات زمنية محددة. ومن أمثلة النفقات العادية، مرتبات الموظفين، ونفقات صيانة الطرق ونفقات الإدارة والعدالة وفوائد القروض العامة. ولا يعني هذا أن هذه النفقات لا تتغير من سنة إلى أخرى، ولكن الأمر المهم هو تكرار هذه النفقات بشكل منتظم، سواء زادت أو نقصت.
- 2- النفقات غير العادية:** ويقصد بها، التي لم يكن حدوثها منتظراً، أي لا تتميز بالانتظام والدورية، كالمصروفات على الحروب، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، وإعانة المنكوبين في حوادث الزلزل والفيضانات، وشق الطرق. ومع ذلك إذا استمرت النفقة غير العادية مدة طويلة نتيجة استمرار الظروف الاستثنائية فإنها تتحول إلى نفقات عادية.

ثانياً: تقسيم النفقات العامة حسب اغراضها

و تقسم الى:

- 1- النفقات الإدارية:** يتضمن هذا النوع النفقات اللازمة للإدارة الحكومية والتي تستفيد منها جميع المرافق العامة الأخرى، ومثال هذه النفقات رواتب وأجور الموظفين والعاملين في الإدارات الحكومية (مجلس الشعب، رئاسة مجلس الوزراء)، وأيضاً نفقات الوزارة التي تقوم على الإدارة المالية.
- 2- النفقات الاقتصادية:** وتتضمن الاموال التي تنفقها الدولة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. مثل: تشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضاً زيادة الإنتاج القومي وتتضمن هذه النفقات كل ما يتعمق بالمشاريع الاقتصادية المختلفة، بالإضافة الى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.¹
- 3- النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعمق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد، وتشمل النفقات العامة الصادرة في سبيل تحسين الصحة العامة، وتحسين الحالة العلمية ونشر الوعي، تحسين الحالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- 4- النفقات المالية:** وهي تشمل النفقات العامة المخصصة من أجل تسديد أقساط الدين العام، وفوائد الدين العام.
- 5- النفقات العسكرية:** وتشمل نفقات برامج التسليح والقوات المسلحة سواء في أوقات الحرب أو السلم، أو سواء كانت لغرض الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي

ثالثاً: تقسيم النفقة العامة حسب الاثار الاقتصادية

وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعاً لطبيعة النفقة ذاتها سواء فيما يتعلق باستمرارها، أو ديمومتها أو علاقتها بالثروة القومية، وعليه تستند تقسيمها على معيارين رئيسيين:

1- معيار طبيعة النفقة:

أ. **النفقات الحقيقية:** وهي استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، كما ان هذه النفقات تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور

¹ المرجع نفسه، ص12

والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.¹ وهذه النفقات تمثل المقابل الذي تدفعه الدولة في سبيل الحصول على تلك الموال مثل: نفقات العمال، والموظفين في أجهزة الدولة من رواتب وأجور ومعاشات، ومكافآت ومقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة.

ب. النفقات التحويلية: وهي التي تصدر دون أن تكون هناك سلع أو خدمات في مقابلها ولا تؤدي بطريقة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من قطاع إلى قطاع أو من فئة إلى أخرى.

فهو إنفاق ناقل حيث يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد و من المهم ملاحظة أن النفقات التحويلية التي تنفقها الدولة لا تتطلب مقابل مباشر من المستفيدين، وبالتالي لا تساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي. ولكن يمكن أن تساهم هذه النفقات في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي بشكل عام، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي بشكل غير مباشر. ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي و المعاشات.²

2- معيار دورية النفقة:

أ. النفقات العامة الجارية: تتمثل النفقات العامة الجارية فيما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وذلك لإشباع الحاجات الجارية، كرواتب الموظفين وأجور المستخدمين، والنفقات الإدارية الاستهلاكية كالإيجار واللوازم. وتعتبر النفقات الجارية من النفقات العادية أو الدورية المنتظمة التي تتكرر سنوياً.

ب. النفقات العامة الرأسمالية: وتتمثل في النفقات الاستثمارية التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي (نفقات الإنشاء والتعمير، والتجهيزات والاستهلاكات) أو لزيادة الخدمات العامة (لإقامة مشروعات الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات) وتسعى الدولة بواسطة هذا النوع من النفقات دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق برامج التنمية وزيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة

تؤدي زيادة النفقات في مختلف المجالات إلى آثار متعددة، إذ تهدف النفقات العامة إلى تلبية الاحتياجات العامة وتؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك المحلي وإعادة توزيع الدخل الوطني. تسمى هذه الآثار بالآثار المباشرة للنفقات العامة، وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً آثاراً غير مباشرة من دورة الدخل.

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني، الإستهلاك والأسعار، سنعرضها كما يلي:

¹ بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 25

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 41

1- أثار النفقات العامة على الناتج الوطني¹: يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقسيمها نقدا، ويقصد كذلك مجموعة القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

ويتم هذا من خلال تأثير النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والاستثمار والإدخار، وذلك بالاعتماد على العوامل الإنتاجية المتاحة لديهم والتي تشمل العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال. وتتحكم النفقات العامة في تحويل هذه العوامل الإنتاجية ونقلها من مكان إلى آخر، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام. وبالتالي، يمكن القول إن النفقات العامة تلعب دورًا هامًا في تحديد مستوى الإنتاج الوطني وتوزيع الدخل والثروة في المجتمع.

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك²: تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بشكل مباشر، سواء عن طريق دعم الإستهلاك الحكومي أو عن طريق توزيع دخل الدولة على الموظفين والعاملين. ففي الحالة الأولى، تستخدم الحكومة أموالها لتوفير الخدمات والسلع اللازمة للمجتمع، مثل الخدمات الصحية والتعليمية. وفي الحالة الثانية، يتم تحديد حجم الإستهلاك بناءً على المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة لموظفيها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

3- اثر النفقات العامة على توزيع الدخل³: تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة ، بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية. فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب. لكن هذا غير كافي، لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة. غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان إقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة و مداخيل الأملاك الوطنية، وفي حالة الركود الإقتصادي والإفتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.

4- اثار النفقات العامة على الاسعار⁴: تتأثر الأسعار في بعض القطاعات بتدخل الدولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يتم تحديدها فقط بواسطة قوى العرض والطلب. ويعتبر هذا التدخل في الإقتصاد الحديث أمرا ضروريا نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا. ويترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية تخفيض أسعار السلع نظراً لزيادة العرض، بينما يؤدي توجيه الإنفاق العام في المجالات الإستهلاكية إلى ارتفاع أسعار السلع بسبب الطلب المتزايد عليها.⁵ كما يمكن الحد من هذه الزيادة في الأسعار عن طريق شراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها، وذلك لضمان توافرها بأسعار منخفضة والحفاظ على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات.

5- اثار الانفاق العام على التشغيل: يمكن أن يكون للإنفاق العام تأثير إيجابي على التشغيل في الإقتصاد، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يحفز الإنتاج ويزيد من فرص التوظيف وتحسين الدخل. وعندما يتم إنفاق الأموال

¹ محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص92

² بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص60

³ المرجع نفسه، ص59

⁴ حسن مصطفى حسن، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص33-34

⁵ حسن مصطفى حسن، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص33-34

على المشاريع الحكومية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة والأمن العام، فإن هذا يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين الأعمال التجارية وزيادة الوظائف. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن الإنفاق العام يجب أن يكون مستدامًا وفعالًا، وأن يتم إدارته بحكمة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب الانتباه إلى أن الإنفاق العام الزائد وغير المدروس يمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون الحكومية وتضخم الأسعار وتقليل الثقة في الاقتصاد.

ثانياً: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة في كل من الإنتاج الوطني والإستهلاك الوطني والتشغيل ومستوى الأسعار، فإن لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الإستهلاك والإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملتي "المضاعف" و "المعجل" حيث يطلق على أثر المضاعف ب: "الإستهلاك المولد" وأثر المعجل ب" الإستثمار المولد" وفيما يلي سنقدم شرحاً لأثر كل عامل من العاملين المذكورين على حدى.

1- أثر المضاعف¹: يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، ويعني ان زيادة الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الإستثمار، من توالي الإنفاق على الاستهلاك. وهذا هو ما يعرف "بمضاعف الاستثمار". غير أن الفكر الإقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للإستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الإقتصادية الأخرى مثل الإستهلاك، الإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضاً، ولتوضيح ماتقدم فإن من المعلوم أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزءاً من هذه الدخول للإستهلاك و يقومون بإدخار الباقي طبقاً للميل الحدي للإستهلاك أو الميل الحدي للإدخار، فالجزء الذي خصص للإستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الإستهلاك والإدخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخل خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج-الدخل-الإستهلاك-الإنتاج

حيث أن مع تطور الفكر الاقتصادي اتجه الى تعميم هذه النظرية وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك، التصدير، الإنفاق العام، المعاملة نفسها التي عاملها كينز للاستثمار الذي اعتبره المتغير الأساسي في نظرية، أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغير في الدخل القومي الناجمة عن تغير الإنفاق الحكومي.²

و يمكن التعبير عنه حسابياً: $m = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$

¹ إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص116

² خياطة عبد الله، "أساسيات في إقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص69

2- أثر المعجل: يشير مصطلح "المعجل" إلى العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج الجاري، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، وبالتالي يضطر منتجو هذه السلع إلى زيادة الإنفاق الاستثماري لتلبية الطلب المتزايد عليها بمعدل أعلى. ويمكن حساب المعجل عن طريق قسمة التغير في الاستثمار (الزيادة) على التغير في الناتج الوطني.

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، الذي يحدد كمية رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما. أي عندما يزداد الطلب النهائي على سلعة ما، يزداد الإنتاج لتلبية الطلب، ويزداد استخدام رأس المال في هذا الإنتاج. وتؤدي هذه الزيادة في الإنتاج إلى سلسلة من الاستثمارات المتتالية. ويتوقف معامل رأس المال بالأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، والتي تختلف من قطاع إلى آخر.¹

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محااربة التضخم) من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل وتعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة، وتعتبر النفقات العامة أحد أهم أدواتها في هذا المجال لمعالجة هاتين المشكلتين، وفيما يلي سنتطرق إلى دور سياسة الإنفاق العام في محااربة التضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولاً: مفهوم التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، وهو ظاهرة عالمية الانتشار سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد أنفق على أن تكون نظرية كمية النقود التي أتى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون في مجال النقود، هي أساس معظم هذه التعاريف، وهم يسلمون بأن التضخم هو كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي.²

كذلك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول فترتفع الأسعار، كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في الأسعار يتم قياسها عن طريق التغيرات الحادثة في الأرقام القياسية للأسعار.³

ويرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر قاصرة في قوتها التفسيرية والتحليلية، لما تتسم به من سطحية وجزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي.⁴

فارتفاع الأسعار ليس بالآثار الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية والتي تنعكس على طريقة توزيع الدخل والقوة الشرائية للأفراد وكذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الإنتاجي ككل.¹

¹ بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص ص63-64

² - فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015، ص 255.

³ - نبيل الروبي، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة"، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، بدون تاريخ النشر، نقلا عن فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، المرجع نفسه، ص 255.

⁴ - فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، نفس المرجع أعلاه، ص 255.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول الى النتيجة التالية:

إن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، وعلى ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي اما الى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، وأما الى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، والطلب على تلك السيولة. هذا الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فننعكس على عناصر النظام الأخرى وتؤدي إلى ظهور التضخم، لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخيمية بل لابد من وجود أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة².

ويؤدي حدوث التضخم الى انخفاض الطلب الفعال عن طريق ما يلي³:

- يؤدي ارتفاع الأسعار الى زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقود، ويؤدي هذا الى ارتفاع سعر الفائدة، ثم الاستثمار.
- يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض قيمة الأرصدة الحقيقية للأصول الرأسمالية، ويؤدي هذا الى زيادة في الادخار ثم انخفاض في الاستهلاك.
- يؤدي الارتفاع في الأسعار الى انخفاض قيمة وحجم الصادرات، ثم ظهور عجز في الميزان التجاري للدولة.

ثانياً: أنواع التضخم

هناك عدة تقسيمات للتضخم وفق عدة معايير منها:

- **مقياس حدة الضغط التضخمي:** يميز الاقتصاديون حسب هذا المعيار بين نوعين:
 - **التضخم الزاحف:** يتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار بصورة بطيئة وتدرجية خلال فترة زمنية طويلة⁴، وهو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاديات كافة الدول.
 - **التضخم الجامح:** يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة⁵ قد تصل إلى 100% سنوياً، وينشأ نتيجة للتوسع غير الطبيعي في كمية النقود أو نتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات⁶.
- **مقياس تدخل الدولة في الأسعار:** وفق هذا المعيار يقسم التضخم إلى نوعين⁷:
 - **التضخم الطليق (المكشوف):** يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل السلطات الحكومية للحد من الضغوط التضخمية مما يجعل الأسعار في منحنى تصاعدي وبالتالي تفشي هذه الظاهرة.

¹ - المرجع نفسه، ص 257.

² - المرجع السابق، ص ص 257-258.

³ - المرجع نفسه، ص 258.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص 406

⁵ علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 317

⁶ عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 131.

⁷ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 147-148.

- **التضخم المكبوت (المقيد):** على عكس التضخم الطليق تقوم سلطات الدولة بالتدخل للتخفيف من حدة التضخم عن طريق عدة إجراءات كتشبيث الأسعار أو تسقيفها أو الرقابة على الصرف
- **معيار مصدر التضخم:** وينقسم إلى نوعين
- **التضخم المحلي:** هو الارتفاع المستمر في الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج كالأجور.
- **التضخم المستورد:** وهو الذي يحدث نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الأسواق الخارجية سواء كانت سلعاً استهلاكية أو مستلزمات تدخل في العمليات الإنتاجية¹، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي² خاصة تلك التي لها جهاز إنتاجي ضعيف.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل التي طالما طرحت عبر الزمن في الدول المتقدمة والنامية نظراً للاختلالات والآثار التي تخلفها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

1/ أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

يؤثر التضخم على مداخل فئات مختلفة من المجتمع وبالتالي على دخل الاقتصاد القومي كما يلي³:

- **أصحاب الدخل الثابتة:** تضم هذه الفئة الأفراد المتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي و العقارات السكنية و المعاشات و الإعانات الاجتماعية و نظراً للثبات النسبي الذي تتميز به هذه الدخل، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

- **أصحاب المرتبات و الأجور:** تضم هذه الفئة معظم العمال و نظراً لوجود الإتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية تتميز هذه الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار لكن عادة ما يكون معدل إرتفاع الأجور النقدية أقل من معدل إرتفاع الأسعار و بالمقارنة مع أصحاب دخل الفئة السابقة فأصحاب الأجور أقل تعرضاً لإنخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

- **أصحاب المشروعات:** هنا يكون الوضع مختلف تماماً بالنسبة لهذه الفئة لأن أصحاب هذه الفئة غالباً ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، و بما أن النفقات لا ترتفع بعد إرتفاع الأسعار مباشرة و إنما بعد إنقضاء فترة من الزمن لذا فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر و

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط01، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص175.

² سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط01، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008، ص154.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، الجزائر، 2004، ص153-154.

بشكل أسرع من زيادة النفقات و هكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لإختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية.

2/ أثر التضخم على العملة: يؤثر التضخم على الأفراد فيترتب عنه إضعاف ثقتهم بالعملة، و إضعاف الحافز على الإدخار حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها للتدهور المستمر، وهنا تزيد رغبة الأفراد للتفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم الى إنفاق النقود على الإستهلاك الحاضر و ينخفض ميلهم للإدخار و ما يبقى بحوزتهم من أرصدة نقدية يتجهون الى ذهب و عملات أجنبية مستقرة و الى شراء سلع وعقارات¹.

3/ أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين: إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية للنقود بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود، و يتحقق هذا الإنخفاض في القدرات الإقتصادية للأفراد بصورة متفاوتة فتأثيره في توزيع الدخول ليس محايدا، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الإقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء، إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغيير في كمية النقود بالإنخفاض فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت، و معنى ذلك أنهم إستردو قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع و الخدمات تقل عن كمية السلع و الخدمات التي تمثلها قروضهم وقت منح هذه القروض و بالعكس المقترضون هم

المستفيدون من إنخفاض قيمة النقود لأنهم سيسددون القرض بقيمته الإسمية و التي تقل عن قيمته الحقيقية وفق الافتراض ويقال أيضا أن الفلاحين يستفيدون من التضخم من حيث إرتفاع أسعار المواد و السلع الغذائية مع ثبات نفقاتهم و أسعار الفائدة التي يدفعونها و الحقيقة أن هذا التفسير فيه نوع من التجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية فلا شك أن الفلاح يستفيد من إرتفاع أسعار منتجاته و لكنه في نفس الوقت يقاسي من إرتفاع اسعار السلع الصناعية و الخدمات التي يحتاج إليها و غالبا ما يكون معدل الإرتفاع في القطاع الصناعي يتجاوز ما هم في القطاع الزراعي و بذلك يتحمل الفلاح الفروق بين المعدلين².

4/ أثر التضخم على توزيع الثروة: يعمق التضخم التفاوت في توزيع المداخيل و الثروات و يخلق موجة من التوتر و التذمر الإجتماعي و السياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الإجتماعية³.

5/ أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الأموال الى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن إرتفاع في مستويات الأسعار الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك يؤدي الى انجذاب رؤوس الأموال لها على حساب الأنشطة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي و عندئذ سوف تتجمد الصناعات الأساسية حيث أنها تتحمل عبئ إرتفاع الأجور و في الوقت نفسه لا توجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ستعاني من عجز في الطاقة الانتاجية و في حين أن القطاعات الصناعية الإستهلاكية و قطاعات الخدمات ستعاني من الطاقة الزائدة⁴.

¹ محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص320.

² زينب حسين عوض الله، اسامة محمد الفولي، إقتصاديات النقود و التمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 260-261.

³ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص322.

⁴ زينب حسين عوض الله، اسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص263.

6/ أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم عجز ميزان المدفوعات، و ذلك لزيادة الطلب على الإستيراد و إنخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي و بالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وانما على السلع المستوردة أيضا، و هذا ما يؤدي الى إمتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الإستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشراية الى الخارج، فيرتد الى السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية لاسيما تلك السلع البديلة للواردات فيشتد إرتفاع الأسعار¹، و على هذا فإن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي و من ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد و تقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير و تهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية

بالنسبة للسلع الأجنبية و يقل بذلك الميل الحدي للتصدير و بذلك قد يحدث إختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية².

7/ أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك:

ينتج عن إنخفاض المداخل الحقيقية خلال فترة التضخم إنخفاض الإدخار حيث يوجه معظم الدخل النقدي الى الإستهلاك السلع التي تتزايد أسعارها، و بهذا يزداد الميل الحدي للإستهلاك على حساب الميل الحدي للإدخار، هذا ما يؤدي الى إنخفاض الإستثمار و نمو الناتج الوطني، و عدم كفاية المدخرات لتمويل الإستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع و الخدمات الإستهلاكية، كما يؤثر التضخم سلبا على قدرة الدولة على جذب الإستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات و المواد الأولية و أجور العمال الشيء الذي يترتب عنه إرتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة و يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب الى الدولة المعنية بالتضخم، و تجدر الإشارة الى أنه في حالة تدفق الإستثمارات الأجنبية لبلد يعاني من التضخم تأخذ هذه الإستثمارات إتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة، و الإبتعاد عن الإستثمارات الإنتاجية، ما يؤثر سلبا على مسار التنمية لهذا البلد³.

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 321.

² زينب حسين عوض الله، اسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 265.

³ نفس المرجع، ص 265.

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم و علاقته بالإنفلاق العام

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم

اختلف المفكرون والباحثون في تفسير طبيعة وأسباب ظاهرة التضخم باختلاف النظريات والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت تلك الفترة التي كانت سببا في ظهور هذه المدارس والنظريات في حد ذاتها، ولفهم أكثر لظاهرة التضخم كان لزاما علينا استعراض النظريات التي تطرقت إلى هذه الظاهرة وفقا لتسلسلها الزمني .

اولا: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم النظريات في الفكر الكلاسيكي في المجال النقدي، وجاءت كنتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة والعكس في حالة انخفاض كمية النقود مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة،¹ أي أن الأثر الوحيد للتغيير في كمية النقود وفقا للكلاسيكي هو التغيير في المستوى العام للأسعار وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية بالاعتماد على المعادلتين التاليتين:

• معادلة التبادل " لفيشر "

تقوم هذه المعادلة في تفسيرها على العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه المعادلة على وجود علاقة تناسبية وطردية بين التغيرات في كمية النقود والمستوى العام للأسعار. والمعادلة التالية تمثل في المعادلة الكمية للنقود التي تعبر عن الارتباط ما بين حجم المبادلات وكمية النقود:

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

بحيث ان:

P: تمثل المستوى العام للاسعار

M: تمثل كمية النقود

T: تمثل حجم المبادلات

V: تمثل سرعة دوران النقود

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$P = \frac{V}{T} M \dots\dots\dots (2)$$

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص87.

وبما ان النظرية تفرض ثبات كل من V و T فان:

$$\Delta P = \frac{V}{T} \Delta M \dots\dots\dots(3)$$

ويعني ذلك أن نسبة التغير في كمية النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغير في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه،¹ أي أن التغير في الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم الناتج الوطني سوف يرفع مستوى الأسعار.

• معادلة الأرصدة (معادلة كمبودج)

في سنة 1917 وفي مقاله الشهير "قيمة النقود" المنشور في الجريدة العلمية Quaternary journal of economics (نوفمبر) اقترح كمبودج التركيز على "موارد" الأعدان الإقتصاديين وليس على حجم المعاملات والذي يتجلى في الدخل الوطني ، ثم جاءت بعد ذلك أعمال "الفرد مارشال" (1922) حيث أخذت معادلة التبادل لفيشر صيغة جديدة من خلال استخدام الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) لنحصل على معادلة كمبودج بالصيغة التالية :

$$M \cdot V = PY \dots\dots\dots(1)$$

فهذه العلاقة تشير إلى أن النقود التي تم تداولها بين الأيدي $M \cdot V$ ، تساوي القيمة الاسمية لما تم شراؤه $P \cdot Y$ إلا أن مدرسة كمبودج لم تعتمد على هذه الكتابة ، بل تم الانتقال إلى معادلة كمبودج والتي يتم فيها إحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دوران النقود (V) بحيث يمثل (K) الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية لاغراض المعاملات (التفضيل النقدي) بحيث أن:

$$K = \frac{1}{V} \dots\dots\dots(2)$$

وتصبح معادلة التبادل لكمبودج بعدما تم الانتقال من *Fisherien* الى *Machallien k* كالتالي:

$$M \cdot \frac{1}{K} = P \cdot y \dots\dots\dots(3)$$

$$M = P \cdot (K \cdot y) \dots\dots\dots(4)$$

M : كمية النقود

P : المستوى العام للأسعار

Y : الدخل الوطني الحقيقي

K : التفضيل النقدي

وجوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية عبارة عن إختلاف بين التيار النقدي والتيار السلعي، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة بزيادة

¹ - Gregory N. Mankiw, Traduction de la 5^e édition américaine par Jean Houard, «macroéconomie», Edition DE Boeck Université, Paris 3e édition, 2003, p190.

كمية النقود فيها فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير (1929-1933) لم تفسر عدم ظهور التضخم، وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه بقي في الأسواق كمية كبيرة من النقود المتداولة، ومن ثم يعتبر الفائض النقدي تضخماً وكذلك فإنه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تحويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية وإعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هذه الأسواق بالنقد، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق، ولم تنفشي في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية.

ثانياً: النظرية الكينزية المفسرة للتضخم:

عرفت بالنظرية الكينزية نسبة الى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، فقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الانفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على المستوى العام للأسعار والتوظيف، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي¹، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بحالة التوظيف الجزئي لعوامل الإنتاج، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بحالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، ونوضح ذلك في ما يلي:

الحالة الأولى: التوظيف الجزئي لعوامل الإنتاج:

في هذه الحالة، يعاني الاقتصاد من تعطل في جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي تترجم في شكل زيادة في الإنتاج وارتفاع طفيف في الأسعار، ولكن مع استمرار الإنفاق واقترب الاقتصاد من وضع الاستغلال التام لعوامل الإنتاج المعطلة، فإن فائض الطلب لا ينعكس فقط في زيادة الإنتاج، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وأطلق كينز على هذا النوع من التضخم: التضخم الجزئي *partial or Semi inflation*

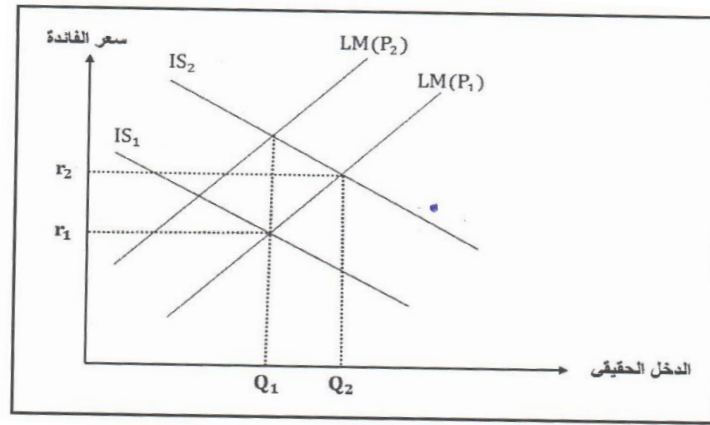
الحالة الثانية: التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج:

حيث تستغل كل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومن ثم فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج، حيث تكون مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات قد بلغت الصفر، بل يترجم فائض الطلب بصفة كلية في ارتفاع الأسعار ويستمر هذا الارتفاع باستمرار زيادة الطلب الكلي، يطلق كينز على هذا النوع من التضخم بـ "التضخم البحت *pure inflation*" كما يمكن أن نسميه بـ التضخم الناشئ عن جذب الطلب² *demand pull inflation*، ويمكن توضيح تضخم الطلب عند كينز بالشكل البياني التالي:

¹ - دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 30.

² - بوحسان لامية، ظاهرة التضخم، مقياس موجه الى طلبة الثانية ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

الشكل البياني رقم (1) : يوضح التضخم عند كينز.



المصدر: ضياء مجيد الموساوي، " اقتصاديات النقود والبنوك "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 202.

يفترض الشكل أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج Q_1 ، ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع $LM(P_1)$ مع IS_1 حيث يكون عندها الناتج Q_1 بسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 . بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلاً في انتقال المنحنى IS_1 إلى IS_2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره $(Q_1 - Q_2)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسبباً في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى عالٍ من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق

إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية وهو بذلك يتحدد بثلاثة عوامل:

- فوائض الطلب الكلية الإيجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- فوائض العرض الكلية السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الانفاق الكلي المتزايد).
- مستويات العمالة والتشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.¹

ثالثاً: النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم

إن النظرية النقدية لكينز لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة وتفصيلاً على دراسة حالة الكساد، في حين أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، وتمثلت بالخصوص بالكساد التضخمي،

¹ - وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر

لذلك تعددت الدراسات لإعطاء تفسير مناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف منها، فظهرت إضافات وتحددات على النظرية النقدية التقليدية و على النظرية الكنتزية، اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما يسمى "مدرسة شيكاغو" بزعامه "فريدمان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول ويكون الطلب على النقود عند فريدمان دالة للثروة الكلية والعوائد المتوقعة للأصول المكونة لها، أين تأخذ دالة الطلب الشكل التالي:¹

$$Md = F\left(rb're' \frac{1}{p} \left(\frac{dp}{dt}\right), w, \frac{w}{p}, u, p\right) \dots\dots\dots(1)$$

وبما أن فريدمان استعمل مؤشرا بديلا للثروة وهو الدخل الدائم فإن دالة الطلب على النقود على الأرصد الحقيقية تأخذ الشكل التالي :

$$\frac{Md}{P} = F\left(rb're' \frac{1}{P} \left(\frac{dp}{dt}\right), w, Yp, \dots\dots\dots(2)\right)$$

حيث ان:

rb: العائد المتوقع من السند و يمثل سعر الفائدة على السند

re: العائد المتوقع من السند و يمثل سعر الاسهم في السوق

$\frac{1}{p} \left(\frac{dp}{dt}\right)$: نسبة التغير في المستوى العام للاسعار عبر الزمن و تمثل عائد الاصول الحقيقية

u: اذواق و تفضيلات الاعوان الاقتصاديين وهو معطى من خلال دالة المنفعة

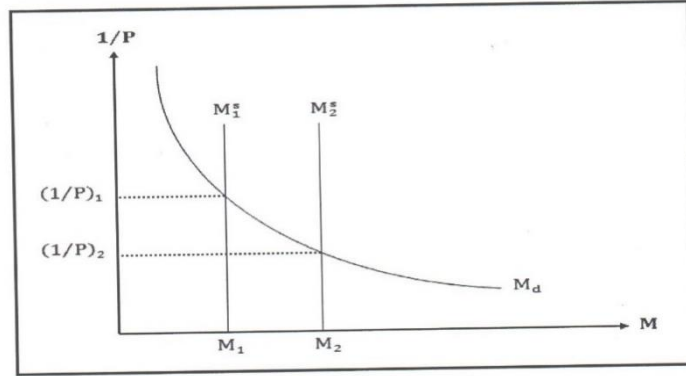
w: عائد راس المال البشري و يمثل معدل نسبة الثروة البشرية الى الثروة الغير بشرية

من خلال هذه المعادلة بين فريدمان أن العلاقة بين الطلب على النقود والثروة موجبة، في حين أن العلاقة بين العوائد المتوقعة من السندات والأسهم تبقى عكسية، أما فيما يتعلق بالنسبة للثروة البشرية وغير البشرية فيرى أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقود هي علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، ويكمن العنصر الأخير في العوامل المؤثرة على تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى، وهي متغير يفسر التغيرات في الطلب على النقود التي لا تفسرها التغيرات الكمية الأخرى.

ويوضح ذلك بيانيا من خلال الرسم التالي:²

¹- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص120.
²- بوحسان لامية، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

الشكل البياني رقم (02) الطلب على النقود حسب فريدمان.



المصدر: سعيد سامي الحلاق، مُجد محمود العجلوني، " النقود والبنوك والمصارف في المركزية "، البيازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص 202.

يتضح من الرسم المبين أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار $1/P$ هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض النقود من M_1^S إلى M_2^S سوف يزيد المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 فيسارع الأفراد كنتيجة لذلك لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقود، وأن معكوس المستوى العام للأسعار $1/P$ يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة، ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزناً للتوقعات المستقبلية، كما يعتقدون بأن الزيادة في العرض النقدي هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقة العامة

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي أي أن العلاقة بينهما طردية بحتة بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الأيديولوجية السائدة فيها، وكان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني أودلف فانجر Adolf Wangner الذي قام بدراسة تطور نفقات الدولة الأوربية خلال القرن التاسع عشر وإنتهى إلى القول بوجود إتجاه عام نحو إزدياد أوجه نشاط الدولة مع التطور الإقتصادي للجماعة وقد صاغ هذا الإستنتاج في صور قانون اقتصادي يعرف الآن باسم " قانون فانجر " ويتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الإقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى إتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي وبعبارة أخرى، فإن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر معدل من الزيادة في الناتج الوطني.¹

¹ المرجع نفسه، ص 41-42

و يرجع فانجر زيادة الإنفاق في الدولة إلى اهتمامها بتحسين الوظائف الأساسية وتطوير أدائها، بالإضافة إلى توفير خدمات جديدة وإضافية للمواطنين.

أولاً: الأسباب الظاهرية للنفقات العامة

تتمثل الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في كونها تضخم في الأرقام الحسابية للنفقات دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة أو حتى تحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة. ومن أهم أسباب هذه الزيادة نجد:

1- **المخفاض قيمة العملة:** أصبح الإنخفاض في قيمة النقد، مظهراً من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه دولة من الدول، مما دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية للدول. فهنا الدولة تدفع عدداً من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالزيادة هذه في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.¹

2- **اختلاف طرق المحاسبة:** من المعروف أن النظم المالية المحاسبية قد تطورت تطوراً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و قد أحدث هذا التطور زيادة ظاهرة في نفقات الدولة، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، حيث فكرة الميزانية الصافية تقوم على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ويؤدي ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون له لها سلطة استخراج نفقاتها من إيراداتها، التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات وكذلك المبالغ المعبرة عن صافي النفقات أو الإيرادات. ولقد كانت فكرة الميزانية الصافية تتبع بكثر في الماضي. أما فكرة الميزانية الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات.

و بالتالي كافة النفقات العامة التي تصرفها المرافق و الهيئات العامة تظهر جميعاً في الميزانية العامة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة.²

3- **زيادة مساحة اقليم الدولة وسكانها:** عندما تزداد مساحة الدولة تزداد معها الخدمات المقدمة وتزداد النفقات العامة تبعاً لذلك. يحدث هذا في حالة إتحاد دولتين أو تحرير أرض محتلة. وتتطلب زيادة السكان من الدولة تقديم خدمات جديدة لتلبية احتياجات الزيادة السكانية، وهذه الخدمات يجب أن تكون بالحجم والنوع نفسهما اللذان تم تقديمهما للسكان قبل حدوث الزيادة.. كما أن هيكل السكان يؤثر في حجم النفقات العامة. فعند زيادة نسبة الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة في

¹ طارق الحاج، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص135

² عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، "مقدمة في الإقتصاد العام و المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص171

الإففاق على التعليم. وزيادة عدد كبار السن يزيد من الرواتب التقاعدية فضلا عن ذلك فإن إرتفاع معدل العمر يقود الى زيادة في العائد المتوقع من الإستثمار في التعليم ومن هنا يمكن تبرير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من هذا المجال.¹

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

ترجع زيادة النفقات العامة الحقيقية إلى زيادة رقم النفقات العامة ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد، وإلى تحسین نوعية تلك الخدمات. و من اهم سباب هذه الزيادة مايلي:

1- **الأسباب الادارية**²: أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى إتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد الموظفين فيه، ورافق ذلك إرتفاع في حجم المستلزمات من السلع و الخدمات اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وإزدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية وما يزيد الأمر سوءا إنخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول.

2- **الأسباب الاقتصادية**³: تعتبر زيادة الدخل القومي وتوسع المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية، وخاصة في حالات الكساد، من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة ارتفاع النفقات العامة. فمن خلال زيادة الدخل القومي، تستطيع الدولة في العصر الحديث زيادة نسبة ما تستحوذ عليه من الدخل في شكل تكاليف وأعباء عامة من الضرائب ورسوم وغيرها. وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة النفقات العامة.

3- **الأسباب الاجتماعية**⁴: أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وكذا النفقات الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الإجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة ، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب ، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الإجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

4- **الأسباب السياسية**: ان من أبرز الاسباب السياسية في زيادة النفقات العامة، انتشار المبادئ الديمقراطية والنظم السياسية المسؤولة، وتعزيز دور الدولة ومسؤولياتها الخارجية. وهذا يدفع الدولة إلى الاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وتقديم الخدمات اللازمة لها. كما يترتب على تعدد الأحزاب السياسية زيادة المشروعات الاجتماعية لاكتساب رضا الناخبين، وتعيين الموظفين لأنصار الحزب الحاكم. كما يساهم توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي وظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في زيادة النفقات العامة.

5- **الأسباب المالية**: وترتكز أهم الأسباب المالية في النقاط التالية:

¹ سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر، الأردن، 2011، ص88

² بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص43

³ محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص27

⁴ المرجع نفسه، ص27

أ. **سهولة الاقتراض:** اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة إستثنائية لتغطية النفقات العامة بمعنى أن الدولة لاتلجأ إليها في حالة وجود نفقات غير عادية كنفقات الحروب. أما في وقتنا الحاضر فكثيرا ماتلجأ الدولة الى عقد القروض العامة للحصول على موارد الخزانة العامة والتي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي.¹

ب. **وجود فائض في الإيرادات:** من المبادئ المالية الصحيحة عدم جمع الدولة أموال أكثر من اللازم لتغطية نفقاتها وتقديم خدماتها وتنفيذ نشاطاتها، ولكن قد يحدث نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها أن تحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلبه إنفاقها مما يترتب وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين²، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية وتتجلى خطورة ذلك في عدم استغلال هذه الأموال استخداما امثل.

المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار (محااربة التضخم)

يمثل الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العاملة في المؤسسات الحكومية الى زيادة الانفاق على الأجور والمرتببات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم التي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة الى زيادة حجم الانفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الانفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارز في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.³

¹ عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 169

² حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 29

³ مقراني حميد، "أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014-2015 ص 54

خلاصة الفصل:

تستخدم الدولة الانفاق العام كأداة مهمة في سياستها الاقتصادية لتحقيق أهدافها النهائية. وقد زاد تطور الانفاق العام مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها. توجه الانفاق العام إلى المجالات الأكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه، كما تسعى إلى التأثير على مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية. سياسة الانفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي، كما تهدف إلى محاربة التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

**الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفاق العام
على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022**

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل السابق من هذا البحث إلى أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم إستخدامها في هذه الدراسة، والمتمثلة في الإنفاق العام الذي يمثل المتغير المستقل في دراستنا ومعدل التضخم الذي يمثل المتغير التابع، وسنحاول في هذا الفصل إبراز أثر الإنفاق العام على التضخم من خلال إستعمال دراسة قياسية على معطيات دولة الجزائر، حيث تحتل النماذج الاقتصادية القياسية مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي واتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل مجالات الاقتصاد. ومنه في البداية سوف نتطرق إلى دراسة نظرية للجانب التطبيقي كمبحث أول، ومن ثم في المبحث الثاني سندرس الاستقرارية واختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، أما المبحث الثالث سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على متغيرات الدراسة لفترة (1990-2022).

المبحث الأول: دراسة نظرية للجانب التطبيقي

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وكذا دراسة السببية والتكامل المشترك، لمساعدة الاقتصادي على فهم طبيعة العلاقات التشابكية فيما بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك على بناء النماذج الاقتصادية، وهذا من سنتناول دراسته نظريا في هذا المبحث.

المطلب الأول: اختبار الاستقرارية

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان¹.

نقول عن سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف Wide sense stationarity إذا كانت توقعها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي²:

$$1. \text{تذبذبات حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن } E(Y_t)=E(Y_{t+k})=\mu :$$

$$2. \text{ثبات التباين عبر الزمن:}$$

$$\forall t, \text{Var}(Y_t)=E[Y_t-E(Y_t)]^2=\text{Var}(Y_{t+k})=E[Y_{t+k}-E(Y_{t+k})]^2=\gamma(0)=\sigma^2<\infty$$

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$\text{Cov}(Y_t)=E[(Y_t-\mu)]=\text{cov}(Y_{t+k}-Y_{t+k+s})=\gamma(K)$$

4. قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ الى استخدام مقاييس احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، وهناك أيضا أدوات مهمة في تحليل السلسلة واختبار استقرارها نذكر منها اختبارات الجذر الحدودي الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية³.

إن اختبارات الجذر الحدودي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفرقة بين نوعين من السلاسل غير المستقرة⁴.

● **السلاسل الزمنية TS**: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديديا، وتأخذ الشكل:

$$Y_t=f(t) + \varepsilon_t$$

¹ محمد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)", الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 200.

² تومي صالح، " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999، ص 173.

³ محمد شيخي، نفس المرجع أعلاه، ص 201.

⁴ المرجع السابق، ص 206.

حيث $f(t)$: دالة كثير حدود الزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض.

أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من Y_t أي: $y_t - (\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t)$.

● السلاسل الزمنية **DS**: هذه السلاسل أيضا غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية عشوائية وتأخذ الشكل:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\Delta Y_t = c + \varepsilon_t$

حيث: c ثابت حقيقي

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $c = 0$: يسمى النموذج **DS** بدون مشتقة، ويكتب من الشكل $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$: وبما أن ε_t تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى " نموذج السير العشوائي Random Walk Model " وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

إذا كانت $c \neq 0$: يسمى النموذج **DS** بالمشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = \rho Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

- إختبار ديكي-فولر **Dickey-Fuller (DF) test** :

تعمل اختبارات ديكي-فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية. لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى **AR(1)**، والذي يكتب على الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$:

حيث: ε_t حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي الى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن $\hat{\rho} = 1$ فإن Y_t المتغير يكون له جذر وحدوي، ويعاني من

مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي Random Walk Model وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

ويطرح $t-1$ من طرفي المعادلة $Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\rho - 1 = \lambda \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$: والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ ، فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ، وهكذا...

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$. ولإختبار مدى استقرار السلسلة تتبع الخطوات التالية:

1. نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة $\hat{\rho}$ على الخطأ المعياري لها، أي:

$$\tau = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}}$$

2. لانستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيمة t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع،

وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار Dickey-Fuller (DF-test).

3. القرار:

- إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t < \tau_c$ المجدولة: نرفض فرضية العدم $H_0: \rho = 1$ أو $\lambda = 0$ ونقبل الفرضية البديلة H_1 : $\rho = 0$ أو $\lambda \neq 0$ ، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

- إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t > \tau_c$ المجدولة: نقبل فرضية العدم $H_0: \rho = 1$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \rho = 0$ ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة¹.

¹ المرجع السابق، ص 207-208.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey-Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في¹:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا $\lambda = \rho - 1$ تصبح:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \rho = 1$ مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (2)، وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0 (\rho = 1)$$

$$H_1: \lambda \neq 0 (\rho \neq 1)$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

• إذا تحققت الفرضية $H_0: \rho = 1$ ($H_0: \lambda = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

• في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة ($\rho \neq 1$)، وكان b معنوياً مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS ويرجع مستقراً بطريقة الانحدار كما بينها سابقاً.

• حسب الفرضية H_0 ، فإن القواعد الاحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي وفولار الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدار $\hat{\rho}$ وذلك بمساعدة محاكاة مونتج-كارلو، Monte-Carlo simulation حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجدول ستودنت. وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجمعية، 2000، ص 623.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختباراً يسمى باختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) test¹.

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_1: |\rho| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى²:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^P \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

- نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} ، حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3} \dots$ ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي³.

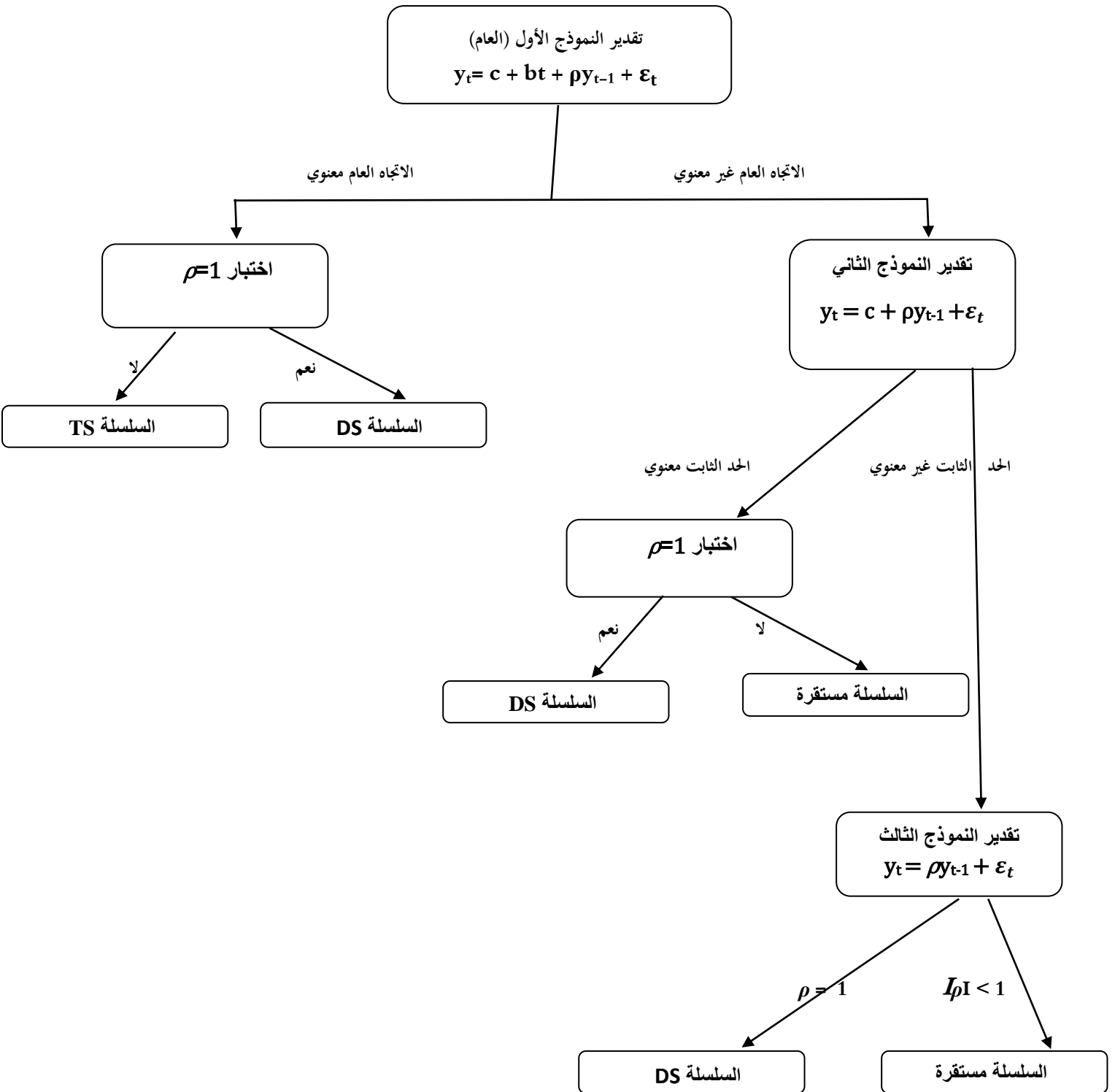
وفيما يلي صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر اللاحدي لديكي-فولار:

¹ محمد شبيخي، مرجع سبق ذكره، ص 209-210.

² Bourbonnais Régis : " **Econométrie** ", 5^e édition, Paris, Dunod, 2003, p234.

³ عبد القادر محمد عبيد القادر عطية، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، مرجع سبق ذكره، ص 623.

الشكل رقم 03: مراحل وخطوات اختبار جذر الوحدة



المصدر: Régis bourbonnais, op cit, p234

يمكن الإشارة في هذا الصدد أنه هناك مجموعة أخرى من الاختبارات المستعملة لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها مثل اختبار (KPSS(1992)، Philips et perron(1988).

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

1. التعريف بنموذج ARDL ويتميز بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، حيث يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو حتى خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة أن جل- قرانجر سنة 1987 ذات المرحلتين، أو اختبار التكامل المشترك بدلالة داربن واتسن test CRDW أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Johansen Cointegration Test في إطار نموذج Var إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام، كما أن نموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

النموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وتعد معلماته المقدره في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل طريقة أنجل- قرانجر أو طريقة جوهانسن، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما AIC و SC حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج ECM يقدم كال من Pesaran

et Al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ Bounds testing approach ما يسمى باختبار الحدود، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta y_t = C + \sum_{j=1}^p \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^q \beta_j \Delta x_{t-j} + \partial ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث

تكون معلمة المتغير التابع المبطة لفترة واحدة على يسار المعادلة

∂ : معلمات العلاقة طويلة الأمد؛

$\alpha_j \beta_j$: معلمات الفروق للمتغيرات؛

C : الجزء القاطع ؛

ε_t : أخطاء الحد العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وان تأكدنا من وجود هذه العلاقة تنتقل الى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج¹.

2. مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

تتمثل أهم مميزات نموذج ARDL فيما يلي :

- يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية درجة تكامل المتغيرات فيها، فيما إذا كانت مستقرة عند مستوى الرتبة I0، أو متكاملة من الدرجة الأولى I1 أو فيما إذا كانت خليطاً من الاثنين، أي بغض النظر عن الاستقرار، ولكن لا يجب أن تكون إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I2، أو أعلى؛
- يأخذ عدد كافي من فترات التباطئ الزمني Lags للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛
- يعطي نتائج أفضل للمعلومات في الأجل الطويل، واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
- يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية قصيرة الأجل إذا كان حجم العينة صغير مقارنة بالطرق المعتادة الأخرى التقليدية في اختبار التكامل المشترك، التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة؛
- يتم الحصول على نموذج تصحيح الخطأ بطريقة التحويل الخطي البسيط، فإن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج؛
- يمكن تقدير المركبات قصيرة وطويلة الأجل بشكل آني وبالوقت نفسه، كذلك فصل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير، حيث يتم تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير والأجل الطويل بالمعادلة نفسها، إضافة إلى تحديد حجم أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛
- تعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والأجل القصير أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى كطرق جوهانسون وجرانجر؛
- يساعد في التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، وبالتالي فإن المعلومات الناتجة عنه تكون غير متحيزة وكفؤة.

¹ اميرة بحري، ع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة¹، 2016/2017، ص 215_2016.

3. اختبار التكامل المشترك الحدود **Bounds test**

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود يستلزم القيام بأربعة إجراءات: يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى، والإجراء الثاني يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS الإجراء الثالث يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (احصاء اختبار فيشر). أما الإجراء الرابع فيتمثل في مقارنة قيمة احصاء فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة لفترة واحدة بقيمة احصاء فيشر الحرجة (الجدولية) المناظرة في (Pesaran et al (1999) ، ونظرا لان اختبار فيشر له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين للإحصاء هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I0 قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I1 قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I1 فإذا كانت قيمة احصاء فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كانت قيمة احصاء فيشر المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة احصاء فيشر المحسوبة تقع بين قيم الحد الأدنى والأعلى، فان النتائج سوف تكون غير محددة. ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه¹.

المطلب الثالث: اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

من أجل قياس العالقة قصيرة الأجل، يستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error correction model ، حيث أن مفهوم نموذج تصحيح الخطأ هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع، وتأتي مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها. حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، وينبغي أن تكون إشارة معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (-1) سالبة، وأن تقع قيمته ما بين 0 و -1 وأن يكون معنويا أي دال إحصائيا².

الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

- التوزيع الاحتمالي الطبيعي (للأخطاء) البواقي: حيث يتطلب بناء النموذج خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، وللتأكد من ذلك يتم استخدام اختبار (Jarque- Bera) ، حيث أن الفرضية العدمية الصفرية تنص على أن توزيع البواقي الأخطاء يخضع للتوزيع الطبيعي، فيتم قبول الفرضية العدمية في حالة كون احتمالية أكبر من مستوى الدلالة 5%؛
- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي (للأخطاء) للبواقي: كذلك يتطلب بناء النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار Breuch- Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي التسلسلي

¹ مجدي الشوربجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال افريقيا، العدد 06، 2010، ص 157_158.

² سعيدة خواترة، أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2021/2020، ص 297.

للبواقى حيث أن الفرضية العدمية الصفرية تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، إذ تقبل الفرضية العدمية في حالة كون احتمالية F Statistic أكبر من مستوى الدلالة 5%؛

اختبار تباين الأخطاء Heteroskedasticity Test : ويلزم أيضا لبناء النموذج، أن يكون تباين الأخطاء متجانس، إذ أنه من خلال تطبيق اختبار ARCH يتم الكشف عن تباين الأخطاء، حيث أن الفرضية العدمية الصفرية تنص على أن تباين الخطأ متجانس، وبالتالي فإن الفرضية العدمية الصفرية تقبل في حالة كون احتمالية F Statistic أكبر من مستوى الدلالة 5%¹.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية وتحليل النتائج

بعد أن تطرقنا لدراسة الجانب النظري لكل من الاستقرار والسببية، سنحاول في هذا المبحث تطبيقها باستخدام برنامج Eviews13 على متغيرات الدراسة، استنادا على مبادئ الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية ولغرض قياس وتحليل علاقة الإنفاق العام بالتضخم في الجزائر استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، وقد تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (1990_2022) من خلال البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والموقع الإلكتروني للبنك الدولي والوزارة المالية، وبناء على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من خلال النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة للموضوع فقد أنحصرت تلك المتغيرات في المتغيرات الداخلية التالية:

متغير معدل التضخم كمتغير تابع نرمز له بالرمز INF و باللوغاريتم النبري نرمز له بـ LINF (نسبة%) والمتغيرات المستقلة هي:

DP: حجم الإنفاق العام، ونأخذه باللوغاريتم النبري LDP (مليار دينار جزائري)

حيث نطبق الدراسة على سلسلة سنوية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2022، باللوغاريتم النبري للقيم الأصلية، ووفقا للمعادلة رقم (1) يصاغ نموذج (ARDL) كما اقترحه (Pesaran et al, 2001) بالشكل التالي:

$$\Delta LINF_t = C + \rho LINF_{t-1} + \theta LDP_{t-1} + \sum_{j=1}^p \alpha_j \Delta LINF_{t-j} + \sum_{j=0}^q \tau_j P_{t-j} \quad (3)$$

حيث تمثل ρ ، θ ، φ ، ω المعاملات في الأجل الطويل، وتمثل كل من β_j ، τ_j المعاملات في الأجل القصير، وتمثل كل من p ، q ، T فجوات التأخر الزمنية للمتغيرات.

¹ سعيدة خواترة، مرجع سابق، ص296.

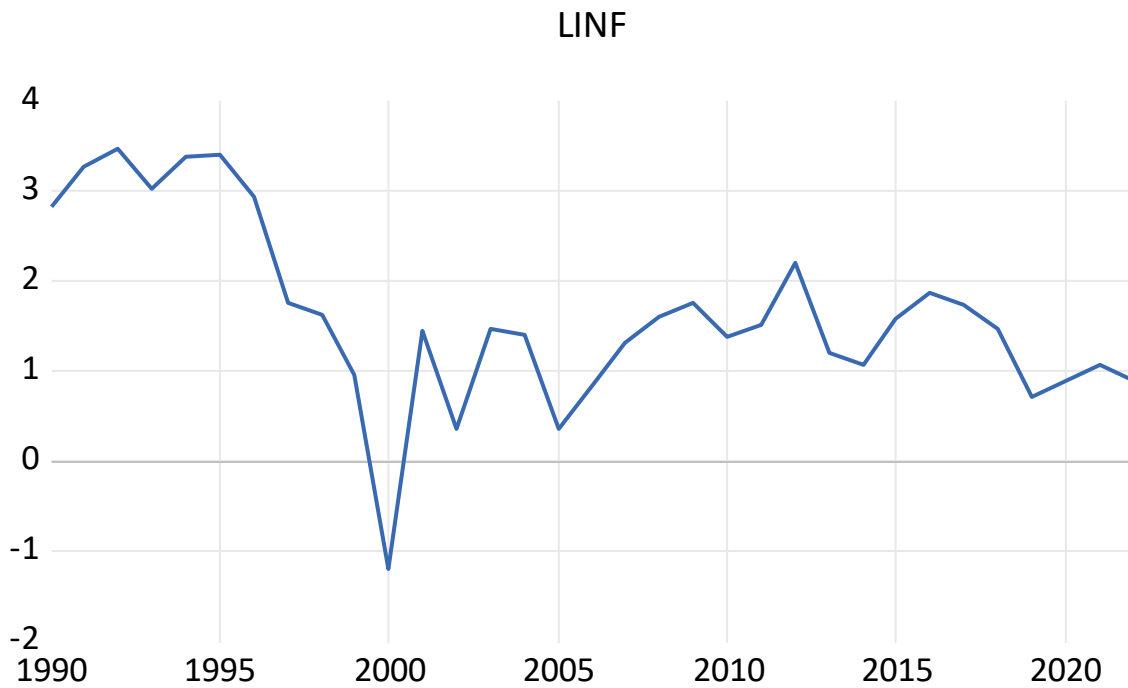
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سيتم التطرق في هذا الجزء الى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF) والاختبارات الاحصائية.

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF)

الجدول التالي يوضح تطور دالة الارتباط الذاتي (ACF)

الشكل رقم 04: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990_2022)



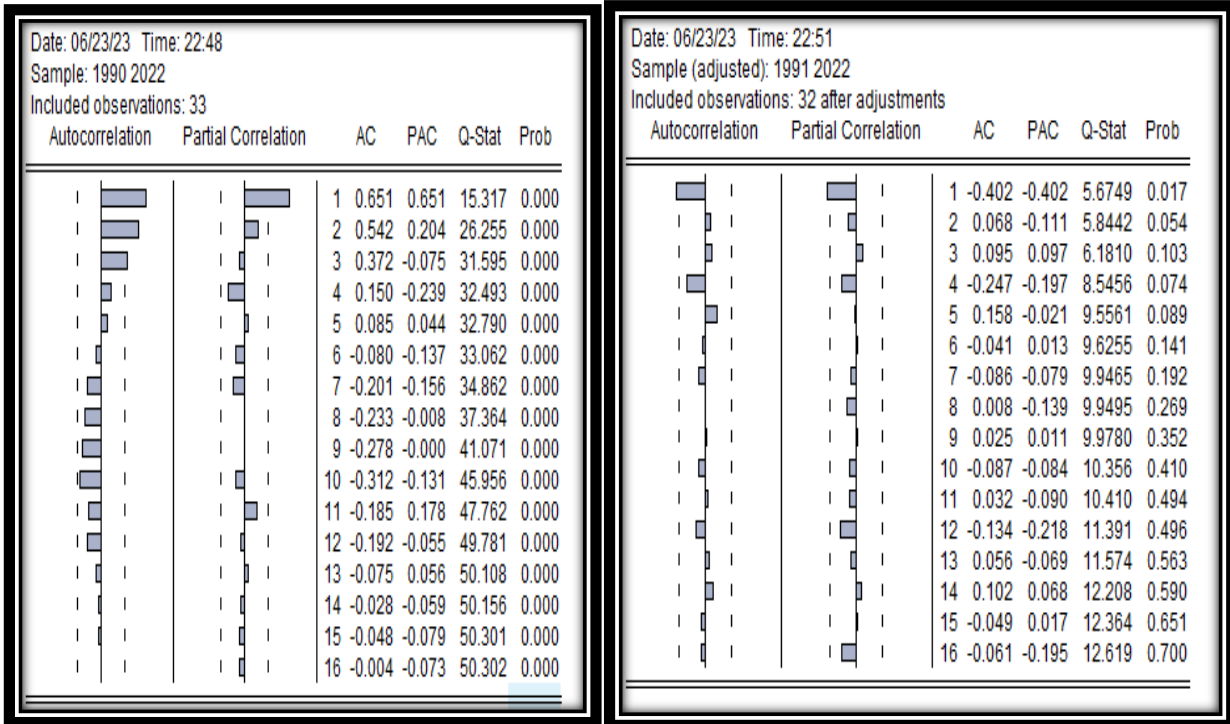
المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews13

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل التضخم لم تكن مستقرة عند المستوى، وأنها ستصبح مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى لها، ولغرض التحقق من مدى استقراريته لا بد من اجراء اختبارات اخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبار جذور الوحدة.

الشكل رقم 05: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LINF

LINF(0)

LINF(1)

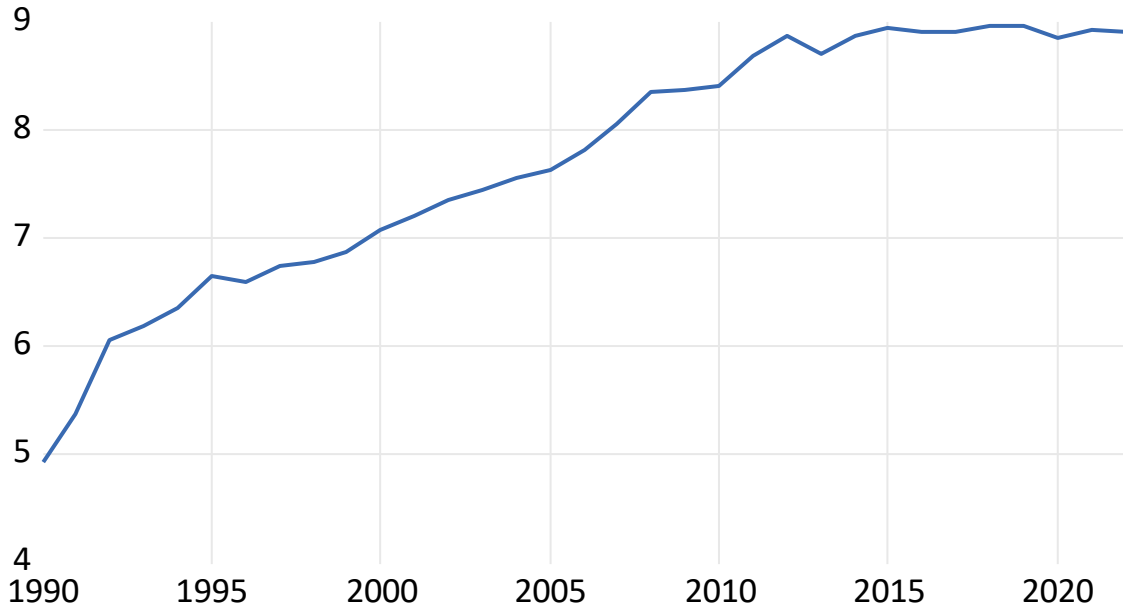


المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews13

من خلال الشكل رقم 05 الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغير معدل التضخم، وتشير النتائج الى ان دالة الارتباط الذاتي لمعدل التضخم (LINF) حيث كانت قيمة ACF عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.651) في حين كانت قيمتها عند الفجوة 9 (-0.278) منخفضة، وعند اخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ انها استقرت وان قيم (ACF) منخفضة (-0.402) عند الفجوة الأولى وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ نحو الصفر اذ أصبحت (-0.061) عند الفجوة الاخيرة، وهذا ما يدل على استقرارية بيانات متغيرة معدل التضخم عند الفرق الأول.

الشكل رقم 06: تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (1990_2022)

LDP

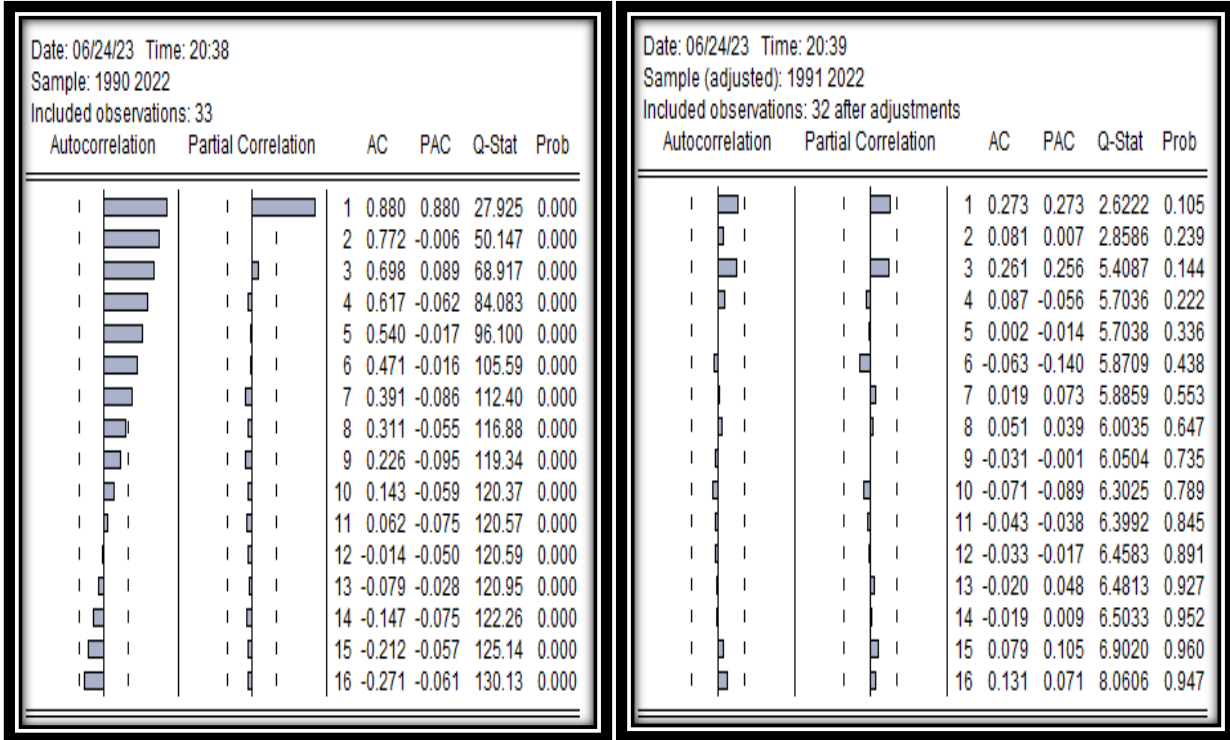


المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews13

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ السلسلة الزمنية الخاصة بحجم الانفاق لم تكن مستقرة عند المستوى، وأنها ستصبح مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى لها، ولغرض التحقق من مدى استقراريتها لابد من اجراء اختبارات اخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبار جذور الوحدة

الشكل رقم 07: نتائج دالة الارتباط الذاتي (ACF) خلال الفترة (1990_2022)

LDP(0) LDP(1)



المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews13

بالنسبة لأشكال دوال الارتباط الذاتي لمتغير حجم الانفاق العام (LDP)، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.880) في حين كانت قيمتها عند الفجوة 6 (0.471) مرتفعة وهذا ما يدل على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند اخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ انها استقرت وان قيم (ACF) منخفضة (0.273) عند الفجوة الأولى وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ نحو الصفر اذ أصبحت (-0.019) عند الفجوة الرابعة عشر، وهذا ما يدل على استقرار بيانات متغيرة احتياطي الصرف الأجنبي عند الفرق الأول.

ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الاحصائية

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة نستخدم اختبار ADF، واختبار PP والجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرار:

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة معدل التضخم LINF

القرار	نوع الاختبارات		المركبة	المتغيرات
	Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller		
I(1)	-1.527511 (0.1169)	-1.61934 (0.0983)	بدون قاطع	عند المستوى
	-2.426412 (0.1428)	-2.529256 (0.1183)	الحد الثابت	
	-2.838725 (0.1948)	-2.821684 (0.2003)	الحد الثابت واتجاه عام	
	-8.424460 (0.0000)	-8.344869 (0.0000)	بدون قاطع	الفرق الاول
	-8.305858 (0.0000)	-8.305858 (0.0000)	الحد الثابت	
	-8.333099 (0.0000)	-8.212280 (0.0000)	الحد الثابت واتجاه عام	

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews13

من خلال نتائج الجدول (00) وباستعمال اختباري ADF و PP، فإن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% فإنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرار هذه السلاسل، وبعد إجراء الفروق تبين أن متغير معدل التضخم يستقر عند I(1)

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة حجم الانفاق العام LDP

القرار	نوع الاختبارات		المركبة		المتغيرات
	Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller			
I(1)	2.487358 (0.9959)	3.551511 (0.9997)	بدون قاطع	عند المستوى	LDP
	-4.118547 (0.0031)	-4.354929 (0.0017)	الحد الثابت		
	-2.491964 (0.3296)	-2.450951 (0.3337)	الحد الثابت واتجاه عام		
	-3.376428 (0.0014)	-2.482881 (0.0396)	بدون قاطع	الفرق الاول	
	-	-	الحد الثابت		
	-5.294205 (0.0008)	-5.257945 (0.0009)	الحد الثابت واتجاه عام		

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews13

وفق اختباري ADF و PP نقول إن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت الإحصائية المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولة بالقيمة المطلقة، وعليه يتبين من الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية لحجم الانفاق العام غير مستقرة عند المستوى معنوية 5 % وتصبح مستقرة عند إجراء الفرق من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bounds test

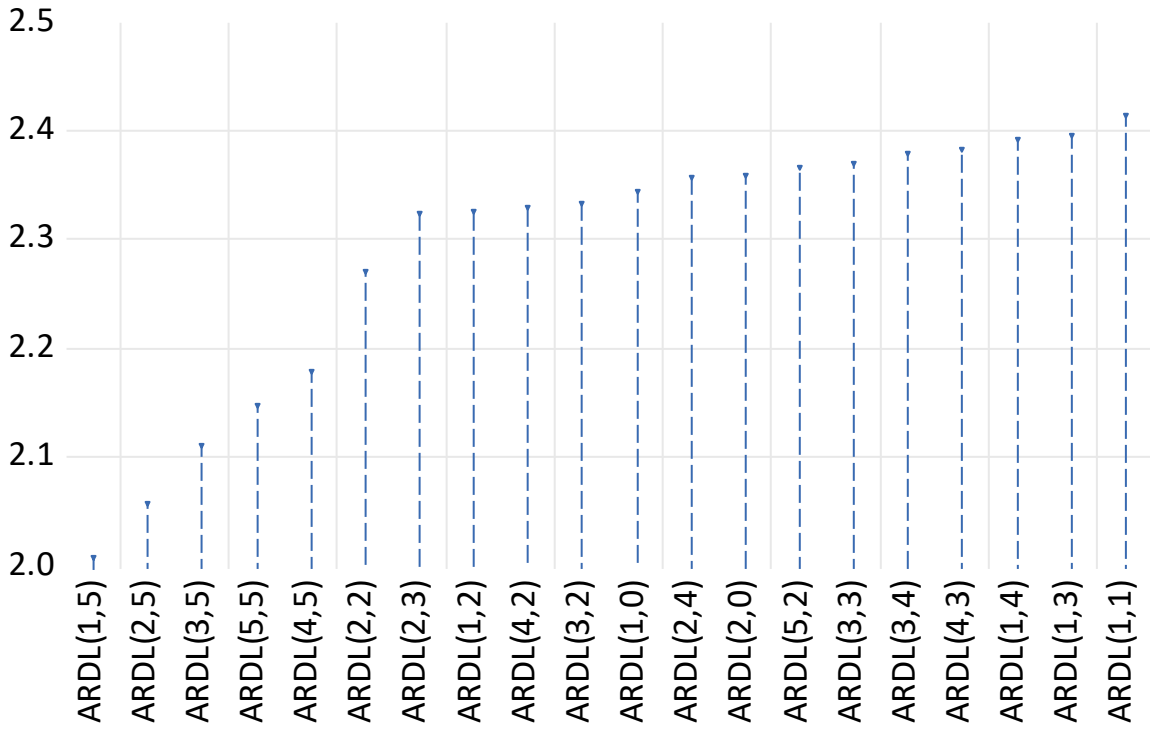
قبل إجراء اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bounds test، لابد من تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج.

1. تحديد درجة التأخير المثلى

يعتمد اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج على عدة معايير من أهمها معيار Akaike الذي يختار فترة الابطاء المثلى المحققة لاصغر قيمة سالبة لهذا المعيار، ويوضح ان النموذج (5, 1) ARDL هو النموذج الأمثل، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 08: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

2. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bounds test

يعتبر أسلوب ARDL المبني على نموذج UECM او اختبار الحدود ARDL Bound test المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) والأنسب للكشف وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج UECM بالصيغة التالية:

$$\Delta inf = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta inf_{t-1} + \sum_{i=0}^q \phi_i \Delta dp_{t-i} + \lambda_1 inf_{t-1} + \lambda_2 dp_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالتالي:

$$H_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0 \text{ فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك}$$

$$H_1 = \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0 \text{ الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك}$$

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds test)

القرار	الحد الأدنى	الحد الأعلى	قيمة F
يوجد تكامل مشترك	3.020	6.760	10.748966

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية F-statistic تساوي (10.748966) وهي أكبر من قيمة الحد الاعلى عند مستوى معنوية 5% أي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

تعتبر منهجية الاحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة شكل مطور من طرق اختبار التكامل المشترك، ويتم تطبيقها عبر ثلاثة مراحل نلخصها كما يلي:

المرحلة الأولى:

يتم فيها اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي UECM بحيث يكون المتغير التابع هو Y و المتغير المستقل هو X وحسب (Pesaran et al, 2001) فإن النموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = C + \rho y_{t-1} + \theta x_{t-1} + \sum_{j=1}^p \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^q \beta_j \Delta x_{t-j} + \quad (1)$$

حيث تعبر ρ و θ عن معاملات الجل الطويل، وتعبر α و β عن معاملات الأجل القصير وتعبر كل من p و q درجة الابطاء الزمني للمتغيرات، ويمثل ε_t حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي معدوم وتباين ثابت وليس له ارتباط ذاتي.

ولاختبار التكامل المشترك يعتمد في هذه المنهجية على اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من (pesaran et al, 2001) من خلال اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \theta = \rho = 0$ والفرضية البديلة $H_0: \theta \neq \rho \neq 0$ ، وبالاعتماد على إحصائية فيشر F فإذا كانت إحصائية فيشر أكبر من الحد الأعلى نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، أي وجود تكامل مشترك، والعكس في حالة ما إذا كانت إحصائية فيشر أقل من الحد الأدنى، أما إذا كانت إحصائية فيشر بين الحد الأدنى والحد الأعلى فهذه الحالة تكون غير محسومة.

المرحلة الثانية:

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t = C + \sum_{j=1}^p \alpha_j y_{t-j} + \sum_{j=0}^q \beta_j x_{t-j} + \quad (2)$$

حيث تمثل β و α معاملات المتغيرات وتشير q و p إلى فترات الإبطاء للمتغيرات، ويتم تحديد درجات الإبطاء تلقائي.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يتم استخلاص مواصفات النموذج (ARDL) للتوازن قصير الأجل وذلك عن طريق استخدام نموذج تصحيح

الخطأ الآتي:

$$\Delta y_t = C + \sum_{j=1}^p \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^q \beta_j \Delta x_{t-j} + \partial ECT_{t-1} \quad (3)$$

حيث تمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وهو عبارة عن البواقي الناتجة عن معادلة التكامل المشترك المقدرة في المعادلة (1)، أما ∂ فتمثل معامل سرعة التصحيح الذي يتم به تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير بالتوازن في الأجل الطويل.

المطلب الأول: تقدير معاملات النموذج لأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود، وقياس فترات الإبطاء المثلى، نقوم بتقدير معاملات نموذج $ARDL(1,5)$ قياس العلاقات طويلة الأجل لنموذج على مستوى الأجل الطويل والقصير وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

الجدول رقم 04: معاملات الأجل الطويل لنموذج $ARDL(1,5)$

Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
CE = LINF(-1) - (0.392327*LDP(-1) - 2.689609)				
Cointegrating Coefficients				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	0.392327	0.187242	2.095291	0.0460
C	-2.689609	1.668505	-1.611988	0.1190
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من الجدول أعلاه يتبين أنه في الأجل حجم الانفاق العام المؤخر بسنة واحدة ذو تأثير اقتصادي ذو دلالة إحصائية على معدل التضخم، أي ان ارتفاع حجم الانفاق العام بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل التضخم ب0.39 وحدة

أما الجدول الموالي فيلخص نتائج التقدير في الأجل القصير كالتالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Error Correction				
Dependent Variable: D(LINF)				
Method: ARDL				
Date: 06/24/23 Time: 21:59				
Sample: 1995 2022				
Included observations: 28				
Dependent lags: 5 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (5 max. lags): LDP				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 30				
Selected model: ARDL(1,5)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.921334	0.154695	-5.955803	0.0000
D(LDP)	-0.815140	1.024803	-0.795411	0.4349
D(LDP(-1))	0.925484	0.988889	0.935883	0.3595
D(LDP(-2))	1.203995	0.984813	1.222563	0.2344
D(LDP(-3))	1.917642	0.896515	2.138997	0.0438
D(LDP(-4))	3.183614	0.891396	3.571490	0.0017
R-squared	0.661178	Mean dependent var	-0.088994	
Adjusted R-squared	0.584173	S.D. dependent var	0.868670	
S.E. of regression	0.560159	Akaike info criterion	1.866216	
Sum squared resid	6.903111	Schwarz criterion	2.151689	
Log likelihood	-20.12703	Hannan-Quinn criter.	1.953488	
F-statistic	8.586160	Durbin-Watson stat	2.129421	
Prob(F-statistic)	0.000125			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ $CoIntEq(-1)^*$ كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%، هذا مايبثب صحة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، أي ان كل الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل بنسبة 92%، وبالنظر الى معلمات الاجل القصير يتبين ان حجم الانفاق العام المؤخر بثلاث سنوات واربع سنوات يؤثر إيجابا وذو معنوية احصائية على معدل التضخم أما متغيرة حجم الانفاق غير المبطة كانت سالبة وغير معنوية أي زيادة حجم الانفاق بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل التضخم ب0.81 اما باقي المتغيرات قد كانت مختلفة التأثير ما بين الايجاب والسلب وغير معنوية احصائيا.

التحليل الاحصائي:

-بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد 0.661178 مما يعني أن المتغير التفسيري استطاع تفسير معدل التضخم بقيمة 66.11% وهي نسبة جيدة للتحليل والدراسة؛

-المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشر بلغت 8.586160 باحتمال مرافق يساوي 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية المدمومة أي أن النموذج ككل مقبول إحصائياً؛

-قيمة اختبار $DW=2.129421$ وهي نتيجة لا يمكننا الاعتماد عليها لأنه توجد متغيرة تابعة متأخرة زمنياً كأحد المتغيرات المستقلة مما يخل بأحد شروط استخدام اختبار DW ، أي انه يجب استعمال اختبارات أخرى للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج ولدراسة صلاحية النموذج المقدر.

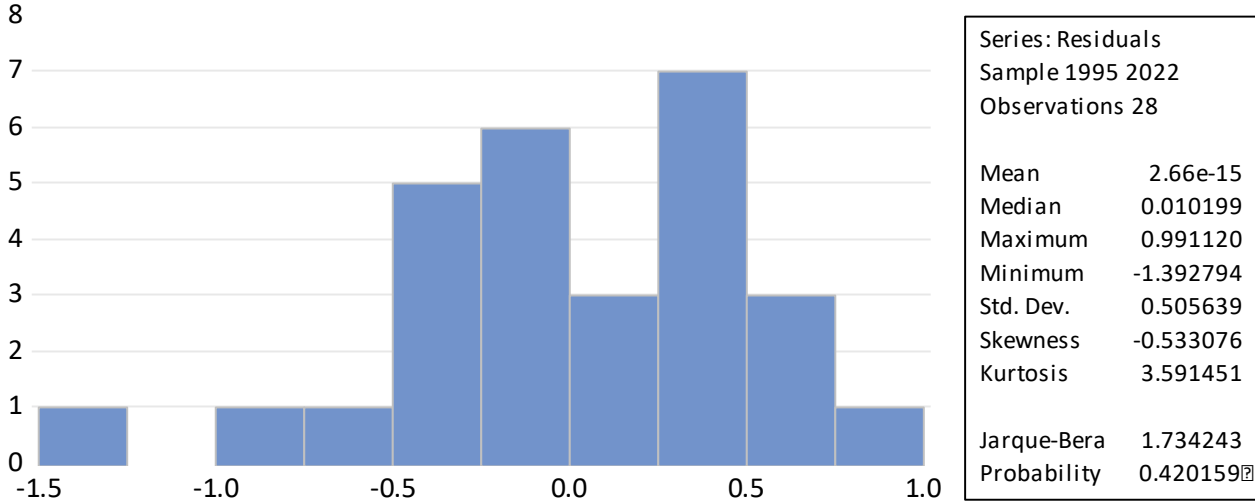
المطلب الثاني: اختبار صلاحية النموذج

بعد تقدير نموذج $ARDL$ ، فإنه من الضروري أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلومات متسقاً، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

- اختبار التوزيع الطبيعي

يستخدم اختبار $Jarque-Bera$ للكشف طبيعة توزيع بواقي النموذج من خلال تحديد ما إذا كانت هذه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وتظهر نتائج هذا الاختبار وفق الجدول التالي:

الشكل رقم 09: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأساسي حسب $Jarque-Bera$



المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الشكل رقم 09 أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Jarque-Bera$ تساوي 0.420159 وهي أكبر من 5% إذن يتم قبول فرضية عدم الارتباط التي تقر بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

-اختبار الشكل الدالي

إختبار RESET Ramsey الخاص بالتعرف عمى مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي

لهذا النموذج

الجدول رقم 06: نتائج اختبار RESET Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LINF LINF(-1) LDP LDP(-1) LDP(-2) LDP(-3) LDP(-4) LDP(-5) C			
	<u>Value</u>	<u>df</u>	<u>Probability</u>
t-statistic	0.607262	19	0.5509
F-statistic	0.368767	(1, 19)	0.5509
Likelihood ratio	0.538240	1	0.4632
F-test summary:			
	<u>Sum of Sq.</u>	<u>df</u>	<u>Mean Squares</u>
Test SSR	0.131430	1	0.131430
Restricted SSR	6.903111	20	0.345156
Unrestricted SSR	6.771681	19	0.356404

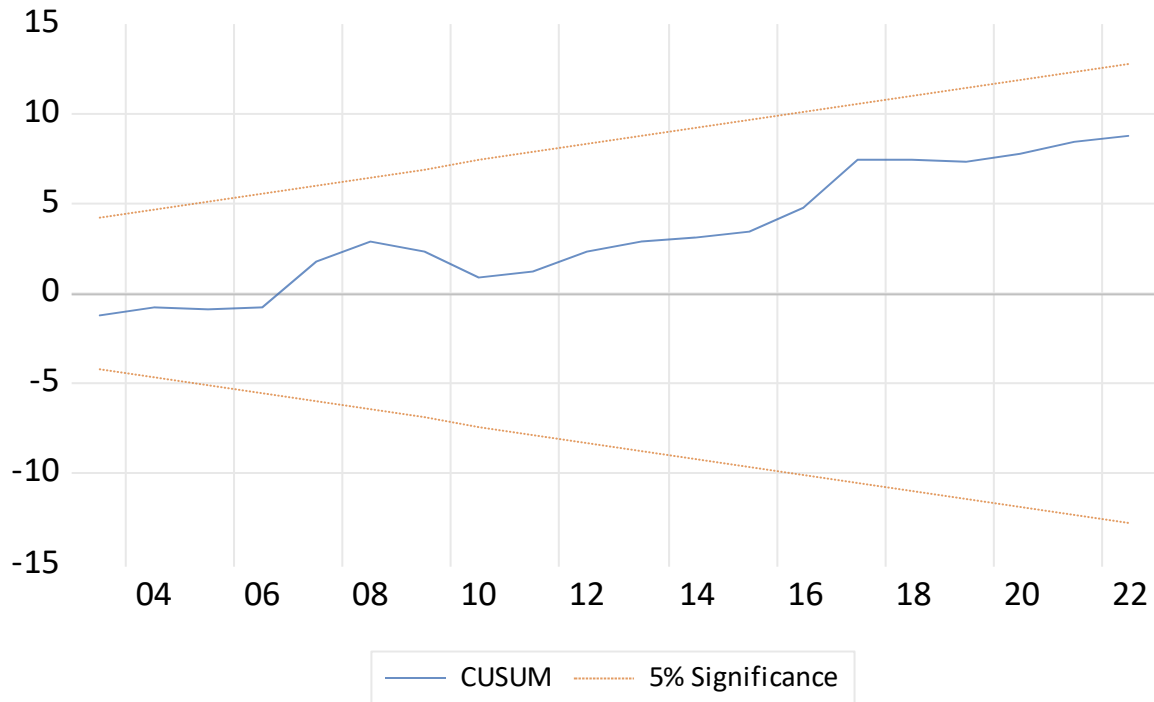
المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews13

تشير الإحصائية RESET R-REST Ramsey إلى صحة الشكل الدالي للنموذج باعتبار أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى معنوية 5%.

- اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يتم ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 10: اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المنحنى ضمن الحدود الحرجة 5% وهذا يبين أن هناك انسجام واستقرار بين نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي قياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم بدراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1990_2022، وكانت النتائج المتوصل إليها تعتبر مقبولة من الناحية القياسية استنادا على نتائج التقدير والاختبارات الاحصائية للنموذج المقدر، وعليه يمكن إرجاع وتفسير هذه النتائج كما يلي:

- لا بد من الإشارة والتأكيد في البداية على أن النتائج كانت تخضع للفترة الزمنية، وطبيعة الاحصائيات من حيث مدى صحتها وواقعتها بالإضافة الى الأساليب الاحصائية المستخدمة؛
- بالنسبة لاختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، يلاحظ بأنها كانت غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول؛
- لقد بين اختبار التكامل المشترك بين الانفاق العام والتضخم في الجزائر وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بينهم طبقا لاختبار التكامل المشترك **Bounds test**؛
- هناك علاقة معنوية موجبة تربط التضخم بالانفاق العام المؤخر لسنة واحدة في الاجل الطويل، حيث جاءت مرونة الانفاق العام المؤخرة لسنة واحدة 0.39 ما يعني وجود علاقة طردية بين التضخم والانفاق العام المؤخر لسنة واحدة، أي أن زيادة الانفاق العام للسنة الماضية ب 1% يؤدي الى زيادة معدل التضخم للسنة الحالية ب 39%.
- معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%، هذا ماثبت صحة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، أي ان كل الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل بنسبة 92%؛
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ضمن الحدود الحرجة 5% وهذا يبين أن هناك انسجام واستقرار بين نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

خاتمة

خاتمة

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح أمراً بديهياً ولا جدال فيه، حيث يترتب عن تطبيق أي سياسة اقتصادية آثار مهمة على الاقتصاد الوطني. تختلف هذه الآثار حسب طبيعة السياسة الاقتصادية وبيئتها في الدولة. وتسعى الجزائر كدولة نامية إلى تنفيذ سياسة مالية توسعية، تحد من التضخم وتحافظ على استقرار الأسعار. وبالتالي، قمنا بدراسة تأثير الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وذلك عبر دراسة إطار نظري ومفاهيمي يتعلق بعلاقة الإنفاق العام بالتضخم. كما قمنا بتحليل العلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم، كما قمنا بدراسة قياسية لأثر تغير المتغيرات في الجزائر باستعمال تقنية بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

➤ نتائج الدراسة

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تتجلى سياسة الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة الحد من التضخم، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية واعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخل، والمحافظة على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام والتضخم، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى؛
- أما على المدى القريب فإن التغير في حجم الانفاق العام يتسبب في التغير في معدل التضخم السنوي في الجزائر، أي أن الانفاق العام يؤثر في معدل التضخم. إلا أن هذا التأثير يكون معنوياً بتأخير زمني ثالث ورابع وبالعلاقة طردية، أي أن زيادة الإنفاق العام السنوي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السنة الموالية، ويرجع ذلك لطبيعة هذا الإنفاق العام في الجزائر فهو إنفاق على البنية التحتية وليس انفاقا منتجا على القطاعات التي من شأنها أن تخلق الثروة وتضيف قيمة مضافة، وهذا ما يولد موجة تضخمية بسبب الضغط على الطلب نحو الارتفاع وعدم التأثير على المعروض من السلع والخدمات هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%، هذا ماثبت صحة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، أي ان كل الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل بنسبة 92%؛

➤ التوصيات

وبعد هذه النتائج المتحصل عليها وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدارسة يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الانفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية، كما ينبغي ترشيد الانفاق العام بانتهاج سياسة انفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الانفاق؛

- تقليص الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام، حتى لا يبقى هذا التمويل رهينة تغيرات سعر النفط، كما يجب الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي؛
- وضع الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية؛
- وضع برنامج لتحديث وإصلاح الإدارة العامة من أجل زيادة فعالية الاستثمار العام حيث يسمح هذا الإجراء بزيادة درجة تنفيذ الإنفاق العام الاستثماري؛
- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية؛
- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع والخدمات؛
- تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد؛
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيطة.

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، 2008.
2. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. بوحسان لامية، ظاهرة التضخم ، مقياس موجه الى طلبة الثانية ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف
5. تومي صالح، " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999.
6. حسن مصطفى حسن، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
7. خبابة عبد الله، "أساسيات في إقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.
8. خليف عيسى، تغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. دالاس بيترسون، "الدخل و العمالة في النمو الإقتصادي "ج1، ترجمة برهان دجاني، المكتبة العصرية، بيروت، 1967.
10. زينب حسين عوض الله، اسامة مُجَّد الفتولي، ، اقتصاديات النقود و التمويل ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر
11. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط01، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008،
12. سعيد علي العبيدي، "إقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر، الأردن، 2011.
13. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام ، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002
14. سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الإسكندرية - دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
15. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

16. طارق الحاج، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
17. عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، "مقدمة في الإقتصاد العام و المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
18. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجمعية، 2000
19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
20. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014
21. عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، ط01، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011
22. فاروق بن صالح الخطيب، د.عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.
23. فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2008.
24. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط01، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006
25. مُجَّد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013
26. مُجَّد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)"، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011
27. مُجَّد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005.
28. مُجَّد عزت غزلان ، إقتصاديات النقود والمصارف ،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002
29. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، " مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن، 2007، ص
30. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، " مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن، 2007،

31. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلبي، دار النشر ألفا للوثائق، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2018.

ناظم مُجَّد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006،

32. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، بدون تاريخ النشر، نقلا عن د/ فاروق بن صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب.

المذكرات والأطروحات:

33. اميرة بحري، ع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ودوره في النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2016/2017

34. بركري أحلام، أحمد سلمى، أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2018-2019.

35. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر(1980-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

36. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

37. سعيدة خواترة، أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف، 2020/2021

38. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.

39. مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014-2015.

40. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، 2015-2016 .

الدوريات:

41. سعدي بختة، "تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال الى ما بعد الاصلاحات الهيكلية، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2011.

42. مجدي الشوربجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال افريقيا، العدد 06، 2010

43. مُجَّد خالد المهائبي، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013

المراجع باللغة الأجنبية:

44. Bourbonnais Régis : " Econométrie ", 5e édition, Paris, Dunod, 2003

45. Gregory N. Mankiw, Tradution de la 5e édiion américiane parjean Houard, «macroéconomie», Edition DE Boeck Université, paris 3e edition, 2003